

مبدأ الفصل بين مناصبي الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة وفقاً لقواعد الحوكمة المتعلقة بالشركات المدرجة في أسواق المال الكويتية (دراسة مقارنة)

الدكتور/ عبدالله راشد الشبلي

أكاديمية سعد العبدالله للعلوم الأمنية

دولة الكويت

ملخص

يتناول البحث إحدى المسائل الهامة المتعلقة بحوكمة الشركات المدرجة في السوق الرئيسي للأوراق المالية الكويتي ألا وهي قاعدة الفصل بين مناصبي الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة والتي مؤداها أن لا يشغل نفس الشخص مناصبي الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة. حيث صدرت في الكويت عام ٢٠١٣ لائحة الحوكمة ونصت بشكل مباشر على أن تلتزم الشركات المدرجة بمبدأ الفصل بين المنصبين، إلا أنه وبعد عامين فقط أي في عام ٢٠١٥ صدرت لائحة أخرى حلت محل الأولى، وبناءً على هذه اللائحة الجديدة تم حذف هذا المبدأ، وعليه ووفقاً للائحة الحوكمة الحديثة لا تلتزم الشركات المدرجة بالفصل بين المنصبين.

ونظراً لما تتسم به حوكمة الشركات بالنسبة للشركات المدرجة من أهمية، وما لها من حساسية تجاه كافة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أثار البحث عدداً من التساؤلات منها: ما أثر هذا المبدأ على قواعد الحوكمة؟ وما مدى إلزام الشركات المدرجة بتطبيقه وفقاً للوضع الحالي؟ وهل هناك حلول عملية تتسم بالمرونة ترضي جميع الأطراف؟ وعليه يكون هدف البحث هو الإجابة عن التساؤلات السابقة، واستجلاء الملامح والجوانب المختلفة بأسلوب علمي منطقي من خلال اتباع المنهج الوصفي التحليلي للنصوص القانونية في التشريع الكويتي.

المقدمة

يعد موضوع حوكمة الشركات^(١) (Corporate Governance) المدرجة في سوق الأوراق

(١) لا يوجد تعريف جامع شامل محدد لحوكمة الشركات. فمصطلح الحوكمة لا يتعلق بعلم واحد فقط. =

المالية^(٢) (Capital Market) من الموضوعات الاقتصادية القانونية المهمة للدول النامية والمتقدمة (Developing & Developed countries) على حد سواء، خصوصاً بعد الانهيارات الاقتصادية التي حدثت في عام ٢٠٠٨.^(٣) ومن أهم المبادئ الخاصة بحوكمة الشركات المدرجة (Listed Company) في أسواق الأوراق المالية هو مبدأ الفصل بين مناصبي الرئيس التنفيذي (CEO) ورئيس مجلس الإدارة (Chairman) في الشركة المساهمة المدرجة.

إلا أن هيئة أسواق المال الكويتية (Kuwait Capital Market Authority)^(٤) تردت في إلزام الشركات المدرجة^(٥) بتطبيق مبدأ الفصل بين المنصبين، فوفقاً لقواعد

= فجاء منه يتعلق بالقانون، وجزء ثان يتعلق بالاقتصاد، وجزء ثالث منه يتعلق بالمحاسبة، وجزء آخر يتعلق بالإدارة. ومن أشهر تعاريف الحوكمة هو التعريف التالي الموجود في الكود البريطاني الصادر عام ٢٠١٤.

Corporate governance is the system by which companies are directed and Boards of directors are responsible for the governance of their controlled companies. The shareholders' role in governance is to appoint the directors and the auditors and to satisfy themselves that an appropriate governance structure is in place. The responsibilities of the board include setting the company's strategic aims, providing the leadership to put them into effect, supervising the management of the business and reporting to shareholders on their stewardship. The board's actions are subject to laws, regulations and the shareholders in general meeting

(٢) هناك خلط بين مصطلح أسواق المال (Financial Markets) وسوق الأوراق المالية (Capital Markets)

(Markets)، فسوق الأوراق المالية هو جزء من أسواق المال. وأسواق المال تشمل كلاً من: (١) سوق الأوراق المالية والتي منها سوق الأسهم (Stocks) والسندات (Bonds) (٢) سوق العملات (FOREX Markets) (٣) سوق المشتقات المالية (Derivatives Markets) والذي يضم سوق الخيارات (Options) وسوق العقود المستقبلية (Future Markets) (٤) سوق النقود (Money Markets).

(٣) وقد أثبتت الأزمات المالية، كالأزمة الكساد العظيم عام ١٩٢٩، وأزمة يوم الاثنين الأسود عام ١٩٨٧، والأزمة الآسيوية عام ١٩٩٧، والأزمة العالمية عام ٢٠٠٨ أن عدم تطبيق حوكمة الشركات بالشكل الصحيح أدى إلى زيادة حدة هذه الأزمات وقوتها. البروفيسور/ وليد ناجي الحياي، الأستاذ/ حسين عبد الجليل آل غزوي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، ٢٠١٥، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، ص ٣٦.

(٤) المادة (٢) من القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية

الكويتي أشارت إلى اعتبار الهيئة جهة مستقلة بالنص على أنه: « تنشأ هيئة عامة مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية، يشرف عليها وزير التجارة والصناعة، تسمى (هيئة أسواق المال). والمادة (٦) حددت أن مجلس المفوضين هو من يتولى إدارة الهيئة بالنص على أنه: « يتولى إدارة الهيئة مجلس

يسمى مجلس مفوضي هيئة أسواق المال، يتكون من خمسة مفوضين منفرغين، يصدر بتسميتهم مرسوم بناء على ترشيح الوزير المختص، ويحدد المرسوم من بين الأعضاء رئيساً ونائباً للرئيس».

(٥) يمكن تقسيم سوق الأوراق المالية بصفة عامة إلى نوعين، النوع الأول: هو سوق الإصدارات الأولية

ويسمى Primary Markets وهو عبارة عن سوق خاص بإنشاء الأسهم والأوراق المالية وعرضها للتداول لأول مرة. والنوع الثاني: هو سوق التداول Secondary Markets يتم من خلاله عرض

=

حوكمة الشركات الخاضعة لرقابة هيئة أسواق المال الصادرة عام ٢٠١٣^(٦) كان الأمر إلزامياً وفقاً لنص الفقرة (د) من المبدأ (١/١) من القاعدة الأولى الخاصة ببناء هيكل متوازن لمجلس الإدارة (Strengthen Board Composition) التي تنص على أنه: «مع عدم الإخلال بما ينص عليه قانون الشركات ولائحته التنفيذية، يجب الالتزام بالآتي فيما يتعلق بتكوين مجلس الإدارة: .. د) يحظر الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب الرئيس التنفيذي...». ويظهر جلياً من النص السابق حظر الجمع بين المنصبين بالنسبة للشركات المدرجة في بورصة الكويت.

وفي عام ٢٠١٥^(٧) تم حذف الفقرة (د) السابق ذكرها، فأصبحت الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية غير ملزمة بالفصل بين منصب الرئيس التنفيذي ومنصب رئيس مجلس الإدارة، مما يعني السماح بتعيين شخص واحد في المنصبين، فأصبح ممكناً وفقاً لقواعد الحوكمة التي تطبق على الشركات المدرجة الجمع بين مناصبي الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة.

وترجع أهمية البحث في هذه المسألة إلى تزايد الحديث عن مبادئ الحوكمة بشكل عام، وتناولها في عدد كبير من الدراسات، لما لهذه المبادئ من أثر في حماية الشركات المساهمة بصفة خاصة وحماية المجتمع والاقتصاد الوطني بشكل عام^(٨)، فللحوكمة أهمية

= الأسهم التي سبق إصدارها للبيع والشراء. د. خالد سعد زغلول حلمي، التنظيم القانوني لسوق الأوراق المالية في القانون المصري والكويتي مع دراسة أثر الأزمة المالية العالمية على أسواق المال العربية، ٢٠١٠، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، ص ١٢.
Securities markets can be divided into two markets. The first is a primary market; the second is a secondary market. The former deals with the issuers' transactions (selling of securities by issuers), while the latter has trading transactions (buying and selling issued securities); Alan Palmiter, Securities Regulation: Examples and Explanations (6th edn, Aspen Publishers 2014) 1

(٦) قرار رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٣ لمجلس مفوضي هيئة أسواق المال بشأن قواعد حوكمة الشركات الخاضعة لرقابة هيئة أسواق المال.

(٧) قرار رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٥ لمجلس مفوضي هيئة أسواق المال بشأن إصدار قواعد الحوكمة للشركات المدرجة في البورصة والشركات المساهمة المرخص لها من قبل هيئة أسواق المال.

(٨) يلعب سوق الأوراق المالية والشركات المدرجة دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية، حيث أصبحت أسواق الأوراق المالية ضرورة اقتصادية في العصر الحالي، ولا يتصور وجود اقتصاد قوي دون تواجدها، وذلك لعدة أسباب من أبرزها: ١- تسهيل شراء الأوراق المالية وبيعها. ٢- تحديد وتوحيد الأسعار. ٣- المساعدة على تلافي تقلبات الأسعار. ٤- تمويل المشاريع الاقتصادية. ٥- الدور الرقابي على الشركات. ٦- سوق الأوراق المالية مؤشر على قوة الاقتصاد. عبدالله الشبلي، المضاربات الوهمية في البورصة (Manipulation)، رسالة ماجستير، جامعة الكويت، الكويت، ٢٠٠٨، ص ١٢- ١٥.

في إيجاد بيئة قانونية تشريعية سليمة مساندة لعمل الشركات.^(٩) وما زاد من أهمية البحث هو الطبيعة الخاصة بالشركات المساهمة العامة^(١٠) في أن من يتحكم بالشركة لا يمثل كل الملاك، لأن من يملك السهم يهتم عادة بالأرباح دون التدخل في إدارة الشركة، وهذا الوضع جعل العديد من الشركات المدرجة معرضة لخطر أزمات ناتجة عن استغلال المناصب على حساب مصلحة الشركة.^(١١) وهذا ما حدث مع عدد كبير من الشركات حول العالم، والجدول التالي يبين أشهر هذه الشركات ومكان وجودها.

السنة	الشركة	الدولة
2001	Enron	الولايات المتحدة
2003	Parmalat known as Europe's Enron	إيطاليا
2008	Royal Bank of Scotland (RBS)	المملكة المتحدة
2009	Satyam	الهند
2012	Olympus Corporation	اليابان

Christine Mallin, Corporate Governance (4th edn, Oxford University Press 2013) 27-.

(٩) الحوكمة تعزز سيادة القانون ضد الفساد عن طريق تعزيز القيم الديمقراطية والمساءلة، والعدل والشفافية والمسؤولية في الشركات، وتضبط العلاقة بين المستثمرين ومجالس الإدارة والمديرين والمساهمين وكل ذي مصلحة. د. محمد الشريف بن زاوي، حوكمة الشركات والهندسة المالية، ٢٠١٦، دار الفكر الجامعي، ص ٥٦.

(١٠) عرف المشرع الكويتي الشركة المساهمة العامة في المادة ١١٩ من قانون الشركات الكويتي بأنها «..... شركة ينقسم رأس مالها إلى أسهم متساوية القيمة تقبل التداول على الوجه المبين في القانون، وتقتصر مسؤولية المساهم على أداء قيمة الأسهم التي اكتتب فيها، ولا يسأل عن التزامات الشركة إلا في حدود القيمة الاسمية لما اكتتب فيه من أسهم».

(١١) وهنا نشير إلى أنه يقف على قمة واجبات الدولة حماية الاقتصاد. وهذا ما قررته محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة المصري في حكمها في الدعوى رقم ٢٢٩٣٧ لسنة ٥٦ قضائية بجلسة ٢٠/١١/٢٠٠٢ حيث جاء حكمها أنه: « ومن حيث المبدأ أن حماية الوطن لا تقف عند حد الدفاع عن حدوده من عدو يتربص به أو يسعى للنيل من أمنه الداخلي، بل يقف على قمة الواجبات الوطنية حماية الاقتصاد القومي ضد من يحملون - على غير حق - شرف الانتماء له، سواء نزلوا في غياهب السجون أو فروا هاربين بأموال الشعب وبطونهم يرتع فيها خبيث فعلهم - بعد أن امتلات مشاعرهم بكره الوطن، وظنوا أن الأموال المنهوبة من الأفراد والبنوك هي سفينة النجاة لفلعتهم، مستخدمين وسائل غير مشروعة لتحقيق أهدافهم، معتقدين أنها قد تمنعهم من عقاب لا ريب فيه ينتظره الشعب، وإن خفت نوره طوال إجراءات تعقبهم، أو عصمة المكان الذي هربوا إليه. ولا جدال في أن هذا المسلك المشين يمثل الآفة الكبرى للاحتيال والاستغلال بل والفساد الذي يهدر طاقة البلاد، وهي صفات إن التصقت بالمعاملة المالية للأسهم كانت مبرراً قوياً للهيئة العامة لسوق المال في اتخاذ الإجراءات الإدارية التي تحفظ حقوق الغير، والتي تقوم على صونها وحمايتها ببورصة الأوراق المالية». د. شعبان أحمد محمود، المستشار رجب عبد الكريم سليم، شرح أحكام قانون رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، ولأئحته الداخلية طبقاً لأحدث التعديلات «الجزء الأول»، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤، ص ٦٧٨.

وبصفة عامة تعد أسواق الأوراق المالية سلاحاً ذا حدين، لأنها قد تساهم في ازدهار الاقتصاد ودعمه، وقد تكون سبباً في انهياره. ودولة الكويت ليست بمنأى عن الانهيارات الاقتصادية، وخير مثال على ذلك أزمة سوق المناخ في ثمانينات القرن الماضي^(١٢).

إن موضوع البحث لم يعالج في الكتب العامة للشركات التجارية أو الدراسات المتخصصة في التشريع الكويتي، مما يفيد أن هناك فجوة في المعرفة، وهناك حاجة لدراسات متخصصة في هذا المجال القانوني، مما يجعل بحثنا إضافة للمعرفة القانونية خصوصاً لدولة الكويت، وذلك لسد الفجوة في المعرفة.

والبحث هنا يحاول الإجابة عن التساؤل حول أثر هذا الإلغاء على مبادئ الحوكمة،

(١٢) تعد أزمة المناخ من المواضيع الحساسة في الشارع الكويتي، لأنها تمثل كارثة اقتصادية تؤثر بها المجتمع ككل. فكل أفراد المجتمع الكويتي بكافة أطرافه تأثر بالأزمة الاقتصادية، بل إن أفراداً من الوزراء والأسرة الحاكمة وأعضاء من مجلس الأمة وعائلات ذات نفوذ كانوا من بين ضحايا الأزمة الاقتصادية. فالانهيار لسوق المناخ حدث في أغسطس عام ١٩٨٢، إلا أن الأزمة كانت قد بدأت في الظهور عام ١٩٧٦ وانتهت بنهاية سوق المناخ عام ١٩٨٢. وتعد أزمة المناخ من أشهر الأزمات الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، وهي تشبه إلى حد ما الأزمة الاقتصادية Great Crash التي حدثت في أمريكا عام ١٩٢٩.

ففي السبعينات كانت هناك سيولة كبيرة لدى الناس، وبالمقابل كان هناك شح في الأدوات الاستثمارية، مما دفع كثير من الناس إلى الذهاب إلى سوق الأسهم بغرض الاستثمار. مما جعل سوق المناخ ثالث أكبر سوق على مستوى العالم بعد أمريكا واليابان، إلا أنه في المقابل لم يكن سوق الأسهم الكويتي على استعداد تشريعي لحماية المتداولين، مما أوجد بيئة مناسبة للأفعال غير المشروعة انتهت بحدوث الانهيار الاقتصادي. البروفيسور/ وليد ناجي الحياي، الأستاذ/ حسين عبد الجليل آل غزوي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، مرجع سابق، ص ٤٨-٥٢.

فسوق المناخ كان يعمل على مدار الساعة وهو عبارة عن وجود ٧٠ محل وساطة (Brokers) وعدد من الدالين (Market Makers or Jobbers) يقومون بعملية عرض الأسهم للبيع والشراء، ولم يكن هناك سبب دقيق لأزمة المناخ إلا أن هناك ثلاثة أسباب قد يكون لها دور في الأزمة. أولاً: عدم تدخل الحكومة لتنظيم السوق، مما جعل الجو العام يسمح بارتكاب أفعال غير مشروعة دون وجود الرقابة الكافية؛ ثانياً: استخدام أدوات مالية عالية الخطورة دون وجود ضمانات عليها، مثل استخدام الشيك بدون رصيد على أمل ارتفاع سعر السهم للقيام بعملية التسديد، ثالثاً: تداول أسهم شركات خليجية دون وجود رقابة عليها من البنك المركزي أو وزارة التجارة. فبدأ الانهيار لسوق المناخ بالظهور عندما لم يستطع أحد التجار تسديد الشيك، ما أدى لرجوعه على المدينين الذين كانوا كذلك بلا رصيد لتسديد الديون. حتى أن هناك ٨ ممن يسمون بـ «فرسان المناخ» كانوا مدينين بـ ١٠٠ مليار دولار والتي تعادل ٧٠٪ من جميع الديون. ومنذ أزمة المناخ عام ١٩٨٢ صدرت العديد من التشريعات لتنظيم سوق الأسهم، وكان أحدثها قانون عام ٢٠١٠ الخاص بتنظيم أسواق الأوراق المالية.
<http://etheses.whiterose.ac.uk/11220>

وهل هناك حاجة إلى إرجاع هذا النص؟ وما هي الطريقة السليمة لإرجاعه بما يتناسب مع الطبيعة الخاصة لأسواق الأوراق المالية؟ فالهدف الرئيس من البحث هو معرفة مدى التزام الشركات المدرجة بالفصل، ومدى الحاجة من حيث المبدأ إلى هذا الفصل، وهل هناك حل تشريعي وسط يرضي الشركات من جانب بإعطائهم نوعاً من المرونة، ومن جانب آخر يرضي المشرع الكويتي بإيجاد بيئة تشريعية اقتصادية جاذبة؛ فضلاً عن الهدف الرئيس نأمل أن يضيف البحث نوعاً من المعرفة القانونية في مجال القوانين الاقتصادية، وذلك لندرة المراجع العربية التي تتناول هذا الموضوع، وأن يكون البحث بمثابة قاعدة بيانات تنطلق منها أبحاث أخرى في هذا المجال.

هناك عدد من الصعوبات المتعلقة بإعداد هذه الورقة منها، أولاً: قلة المراجع العربية والأجنبية حول هذا القانون، لأنه موضوع حديث جاء بأفكار جديدة تخالف ما هو معمول به منذ القدم. ثانياً: ندرة السوابق القضائية والتعليقات الفقهية في الكويت والتي من الممكن الاستفادة منها، وذلك بسبب حداثة فكرة الحوكمة، وكذلك حداثة القوانين المتعلقة بها، ثالثاً: التطور السريع والمستمر في التشريعات القانونية الاقتصادية، وأخيراً: أن هناك تداخلاً في الموضوع بين الجانب الاقتصادي والجانب القانوني، ففي كثير من الأحيان يسود الجانب الاقتصادي على الفكرة مما يتطلب إعادة النظر فيها وإعادة التركيز على الجانب القانوني، لأن هذا البحث يغطي بشكل أساسي المسائل القانونية لهذا الموضوع.

يقيم البحث التجربة الكويتية بخصوص موضوع الفصل أو عدم الفصل بين مناصبي الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة، ويحدد سلبيات وإيجابيات كل منها، ويقيم التجربة الكويتية على ضوء التجربة الأمريكية في حالة الجمع، والتجربة البريطانية في حالة الفصل. وفي نهاية البحث نصل إلى تقييم هذه التجارب ليقتراح الحل المناسب، وهو تطبيق الفصل والتفسير في حالة عدم الفصل.

هناك العديد من المناهج والأساليب البحثية التي عادةً ما يختار الباحث منها ما يناسب البحث. والبحث العلمي بشكل عام قد يشمل أكثر من طريقة بحثية، ومن الصعب إيجاد طريقة واحدة ثابتة لكل الأبحاث. ولا يمكن القول بأن منهجاً علمياً معيناً صحيح أو غير صحيح، ولكن يمكن القول أن المنهج مناسب لتحقيق هدف البحث أم لا.^(١٣) ولتحقيق هدف البحث فقد اتبعنا فيه المنهج التحليلي الوصفي للنصوص القانونية

في التشريع الكويتي، كما اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي لمجموعة من التشريعات الغربية، بالإضافة إلى تحليل الوضع في الكويت بهدف الوصول إلى أفضل الممارسات العالمية والوطنية والتوصية باتباعها في الكويت، حيث إن الفصل بين المنصبين هو أحد المبادئ الرئيسية للحوكمة، التي اتفق العالم بأسره على أهميتها وأهمية اتباعها وتطبيقها، والكويت ليست بمعزل عن العالم.

وعلى الرغم من تداخل الأفكار وصعوبة تفسير بعض المصطلحات الخاصة بالأمر الاقتصادي، إلا أننا حاولنا الربط بين أفكار البحث، ولكي نتعرف أكثر على هذا البحث فقد قسمناه إلى مبحثين، خصص المبحث الأول لموضوع إدارة الشركة المساهمة العامة، وينقسم إلى مطلبين، المطلب الأول يتناول الرئيس التنفيذي للشركة، أما المطلب الثاني فيناقش رئيس مجلس الإدارة. أما المبحث الثاني فيتناول حوكمة إدارة الشركة، وقسم إلى ثلاثة مطالب، المطلب الأول يعالج أثر الجمع أو الفصل بين منسبي الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة، أما المطلب الثاني فيتناول موقف القانون الكويتي في حوكمة إدارة الشركة، والمطلب الثالث خصص لمناقشة النموذج الأفضل لحوكمة إدارة الشركة في الكويت، وقد اختتمنا بحثنا بخاتمة عرضنا فيها لأهم المقترحات والتوصيات.

المبحث الأول

إدارة الشركة المساهمة العامة

قسم هذا المبحث إلى مطلبين، المطلب الأول يعرف الرئيس التنفيذي، أما المطلب الثاني فيناقش موضوع رئيس مجلس الإدارة.

المطلب الأول

الرئيس التنفيذي للشركة

Chief Executive Officer (CEO)

من أهم أسباب نجاح أو فشل إدارة الشركة مستوى أداء الرئيس التنفيذي (CEO)، فلا يمكن تجاهل الدور الذي يقوم به هؤلاء الرؤساء التنفيذيون لإنجاح شركاتهم، مما يعطي لهذا المنصب قدراً من الأهمية التي تجعل كثيراً من المستثمرين يسألون عن شخصية الرئيس التنفيذي قبل الإقدام على شراء أسهم الشركة، فسمعة الشركة مرتبطة إلى حد ما بسمعة رئيسها التنفيذي. إلا أنه بجانب منصب الرئيس التنفيذي هناك منصبان مهمان لإدارة الشركة وهما عضو مجلس الإدارة ورئيس مجلس الإدارة، ويمكن القول إن إدارة الشركة بشكل عام تتركز في ثلاثة كيانات مهمة: الكيان الأول هو مجلس إدارة الشركة الذي يعد خارج نطاق البحث؛ لأن البحث يناقش الجمع بين مناصبي الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة فقط، الكيان الثاني هو رئيس مجلس إدارة الشركة الذي يعد جزءاً من البحث، وقد خصصنا المطلب القادم لمناقشة واجباته ومسؤولياته، والكيان الثالث هو الإدارة التنفيذية (الرئيس التنفيذي) وخصص هذا المطلب لتناول واجباته ومسؤولياته.

أولاً: تعريف الرئيس التنفيذي

تتعدد المسميات التي تطلق على الرئيس التنفيذي ومنها مسمى المدير (president) والمدير العام (Managing Directors)، والاسم الشائع باللغة الإنجليزية سي إي أو^(١٤) (CEO) ويسميه البعض العضو المنتدب، والعضو المنتدب (Managing Director) MD والرئيس التنفيذي (CEO) Chief Executive Officer لهما نفس المدلول، إلا أن الرئيس التنفيذي مصطلح منتشر في أمريكا، بينما العضو المنتدب مصطلح شائع في بريطانيا^(١٥).

(١٤) CEO هو عبارة عن الأحرف الأولى لكلمات (Chief Executive Officer).

Bob Tricker, Directors: An A-Z Guide (Profile Books Ltd, 2009) 60

(١٥)

وفي الكويت هناك تباين بين الشركات في طريقة ترتيب شؤون الشركة، وهناك خلط في التسمية بين العضو المنتدب والرئيس التنفيذي والمدير العام، فبعض الشركات تجمع بين مناصبي العضو المنتدب والرئيس التنفيذي مع وجود شخص يسمى المدير العام، وبعض الشركات تفصل بين الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة، ويكون نائب الرئيس هو العضو المنتدب دون وجود مدير عام، بينما بعضها الآخر يفصل بين الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب. ^(١٦) ونرى أن على هيئة أسواق المال التدخل في تنظيم هذا الأمر؛ لما له من انعكاس على وضوح الواجبات والمسؤوليات التي تقع على عاتق كل منهم.

ولبيان المهام والمسؤوليات التي يتولاها الرئيس التنفيذي ينبغي تعريف هذا المسمى أولاً، فيمكن أن يعرف الرئيس التنفيذي بأنه الشخص الذي ينفذ سياسة الشركة وفقاً للإطار الذي يحدده له مجلس الإدارة، وعرفه القرار رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٥ بأنه «الشخص الذي يعينه مجلس الإدارة من بين أعضاء المجلس أو من غيرهم، يناط به إدارة الشركة، ويحدد المجلس اختصاصه وصلاحياته ومخصصاته وتفويضاته في التوقيع عن الشركة، ويتقاضى أجراً شهرياً أو سنوياً من الشركة مقابل ذلك».

ومن التعريف السابق الوارد في القرار رقم (٤٨) المشار إليه نلاحظ أن من يقوم بتعيين الرئيس التنفيذي ومن يحدد صلاحياته واختصاصاته هو مجلس الإدارة، كما أن الرئيس التنفيذي يتقاضى راتباً شهرياً أو سنوياً من قبل الشركة، وهنا تكمن التفرقة بين الرئيس التنفيذي والرئيس غير التنفيذي الذي لا يكون متفرغاً لإدارة الشركة ولا يتقاضى راتباً منها. ^(١٧)

ويرأس الرئيس التنفيذي (CEO) الإدارة التنفيذية والتي تتمثل في مجموعة من الأشخاص المناط بهم القيام بإدارة عمليات الشركة اليومية، وقد يكون للرئيس التنفيذي عدد من المساعدين منهم:

- كبير المسؤولين الماليين (CFO (Chief Financial Officer
- كبير المسؤولين التشغيليين (COO (Chief Operating Officer
- كبير المسؤولين التنفيذيين (CTO (Chief Technical Officer

(١٦) د. أحمد الملحم، قانون الشركات الكويتي والمقارن، الطبعة الثانية، ٢٠١٥، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي. ص ٥٣٢.

(١٧) القرار رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٥ الصادر من مجلس مفوضي هيئة أسواق المال بشأن إصدار قواعد الحوكمة للشركات المدرجة في البورصة والشركات المساهمة المرخص لها من قبل هيئة أسواق المال.

- كبير المسؤولين التسويقيين (CMO (Chief Marketing Officer)
 - كبير المسؤولين للمعلومات (CIO (Chief Information Officer)
 - نائب الرئيس للموارد البشرية (VPHR (Vice President of Human Resources)
- ووفقاً لقانون الشركات الكويتي تلتزم الشركات المساهمة العامة بتعيين رئيس تنفيذي أو أكثر، وتكون وظيفته إدارة الشركة، وقد نصت المادة ١٨٣ من قانون الشركات الكويتي رقم ١ لسنة ٢٠١٦ على أنه: « ويكون للشركة رئيس تنفيذي أو أكثر يعينه مجلس الإدارة من أعضاء المجلس أو من غيرهم، يناط به إدارة الشركة، ويحدد المجلس مخصصاته وصلاحيته في التوقيع عن الشركة، ولا يجوز الجمع بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي»، إلا أن المشرع الكويتي لم يوضح المقصود بإدارة الشركة.

وبناء على ما سبق يتبين أن وجود الرئيس التنفيذي بالنسبة للشركات المساهمة العامة أمر إجباري أكد عليه المشرع الكويتي، إلا أن قانون الشركات ترك للشركة نفسها والتمثلة بمجلس الإدارة تحديد صلاحياته واختصاصاته ونطاق عمله.

وبالرجوع إلى قواعد الحوكمة الخاصة بالشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والتي تلزم الشركات الكويتية المساهمة العامة أو المقلدة^(١٨)، والشركات الأجنبية المدرجة باتباعها. نجد تفصيلاً أكبر يتعلق بالمقصود بالإدارة التنفيذية، فقد عرفت قواعد الحوكمة الصادرة في القرار رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٥ من قبل مجلس مفوضي هيئة أسواق المال بشأن إصدار قواعد الحوكمة للشركات المدرجة في البورصة والشركات المساهمة المرخص لها من قبل هيئة أسواق المال في الباب الأول منها الإدارة التنفيذية بأنها « الإدارة التنفيذية للشركة، وتشمل / العضو التنفيذي / الرئيس التنفيذي ونوابه ومساعديه أو من في حكمهم».

(١٨) تأخذ جميع الشركات الكويتية المدرجة حكم الشركة المساهمة العامة حتى ولو كانت شركة مساهمة مقلدة، وذلك طبقاً لما تنص عليه المادة ٢٤٢ من قانون رقم ١ لسنة ٢٠١٦ بإصدار قانون الشركات من أنه: «.. وفي جميع الأحوال تعتبر كل شركة مساهمة مقلدة أدرجت أسهمها للتداول في البورصة شركة مساهمة عامة من تاريخ الإدراج..».

ثانياً: مهام ومسؤوليات الرئيس التنفيذي

بينت القاعدة الثانية^(١٩) من «قواعد الحوكمة الخاصة بالتحديد السليم للمهام والمسؤوليات» «Establish Appropriate Roles and Responsibilities»^(٢٠) مهام ومسؤوليات الإدارة التنفيذية والتي تشمل الرئيس التنفيذي، فنص الفرع ثالثاً من القاعدة الثانية على مهام ومسؤوليات الإدارة التنفيذية، وأن الدور الرئيس للإدارة التنفيذية يتمثل في مهمتين، المهمة الأولى: هي تنفيذ الخطط الإستراتيجية للشركة، وتنفيذ اللوائح والسياسات الداخلية والتأكد من فاعليتها وكفائتها، فمجلس إدارة الشركة يعتمد الأهداف والإستراتيجيات والخطط الخاصة بالشركة، ثم تقوم الإدارة التنفيذية بتنفيذ تلك الخطط حسب ما تم اعتماده.^(٢١) المهمة الثانية: تتمثل في أن على الإدارة التنفيذية المسؤولية الكاملة عن الأداء العام للشركة ونتائج أعمالها. ومما سبق يمكن القول أن مسؤولية الرئيس التنفيذي تدور حول أمرين رئيسيين هما تنفيذ الخطط الإستراتيجية وتطوير الأداء العام للشركة.

وقد نص الفرع الثالث من المبدأ (١، ٢) من القاعدة الثانية^(٢٢) على بعض المهام والمسؤوليات الواجب الالتزام بها من قبل الرئيس التنفيذي، وذلك وفقاً لما خول له من قبل مجلس الإدارة، ومنها التالي:

١ - العمل على تنفيذ كافة السياسات واللوائح والأنظمة الداخلية للشركة، المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

٢ - تنفيذ الإستراتيجية والخططة السنوية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

(١٩) قواعد الحوكمة الصادرة في القرار رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٥ لمجلس مفوضي هيئة أسواق المال.

(٢٠) تناقش هذه القاعدة المسؤولية والصلاحيات والمهام الملقاة على عاتق كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ورئيس مجلس الإدارة.

(٢١) تنص الفقرة الأولى من المبدأ الثاني / أولاً من قواعد الحوكمة الصادرة في القرار رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٥ لمجلس مفوضي هيئة أسواق المال على أن من الأهداف والخطط والإستراتيجيات للشركة التالي: ١ - الإستراتيجية الشاملة للشركة وخطط العمل الرئيسية ومراجعتها وتوجيهها. ٢ - الهيكل الرأسمالي الأمثل للشركة وأهدافها المالية. ٣ - سياسة واضحة لتوزيع الأرباح على اختلاف أنواعها (نقدية/عينية)، وبما يحقق مصالح المساهمين والشركة. ٤ - أهداف الأداء الشامل في الشركة. ٥ - الهياكل التنظيمية والوظيفية في الشركة وإجراء المراجعة الدورية عليها.

(٢٢) القرار رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٥ الصادر من مجلس مفوضي هيئة أسواق المال بشأن إصدار قواعد الحوكمة للشركات المدرجة في البورصة والشركات المساهمة المرخص لها من قبل هيئة أسواق المال.

- ٣ - إعداد التقارير الدورية (مالية وغير مالية) بشأن التقدم المحرز في نشاط الشركة على ضوء خطط وأهداف الشركة الإستراتيجية، وعرض تلك التقارير على مجلس الإدارة.
 - ٤ - وضع نظام محاسبي متكامل يحتفظ بدفاتر وسجلات وحسابات تعكس بشكل مفصل ودقيق البيانات المالية وحسابات الدخل، بما يتيح المحافظة على أصول الشركة وإعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية المعتمدة من قبل هيئة أسواق المال^(٢٣).
 - ٥ - إدارة العمل اليومي وتسيير النشاط، فضلاً عن إدارة موارد الشركة بالشكل الأمثل، والعمل على تعظيم الأرباح وتقليل النفقات، وذلك بما يتفق مع أهداف وإستراتيجية الشركة.
 - ٦ - المشاركة الفعالة في بناء وتنمية ثقافة القيم داخل الشركة.
 - ٧ - وضع نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، والتأكد من فاعلية وكفاية تلك النظم، والحرص على الالتزام بنزعة المخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة..
- مما سبق يتضح أن عمل الرئيس التنفيذي عمل تنفيذي مقيد وليس حراً، فهو يقوم بتنفيذ السياسات واللوائح والأنظمة الداخلية في الشركة وتنفيذ الإستراتيجية والخطة السنوية، شريطة أن تكون كل هذه الأمور معتمدة من قبل مجلس الإدارة، فعمله مقيد باعتماد مجلس الإدارة وليس لديه الحرية الكاملة في تنفيذ أو عدم تنفيذ الخطط واللوائح، ويتضح كذلك أن جزءاً من عمل الرئيس التنفيذي هو إدارة عمل الشركة اليومي وتعظيم الأرباح.

المطلب الثاني

رئيس مجلس الإدارة

The Chairman

أولاً: ماهية مجلس الإدارة ورئيسه وعلاقتها بالرئيس التنفيذي

رئيس مجلس الإدارة هو رئيس الشركة وممثلها أمام الغير، ويختلف دور رئيس مجلس الإدارة عن الرئيس التنفيذي من حيث الاختصاصات والواجبات إلى حد كبير،

In Kuwait, according to the 2010 Act, the Kuwaiti authority has the power to (٢٣) determine the kind of accounting standards which companies have to follow. According to rule No. 10/2011 the authority has adopted the International Financial Reporting Standards (IFRSs) issued by the International Accounting Standards Board (IASB). However, a number of experts in the accounting field criticised the application of international accounting standards, saying that it is difficult to comply with these rules because of complexities. They recommended creating an independent body to help apply and supervise this complicated processes

فملاك الشركة ينتخبون مجموعة من الأشخاص يطلق عليهم مجتمعين مجلس الإدارة^(٢٤) (The Board) ومن يرأس مجلس الإدارة هو رئيس مجلس الإدارة (Chairman). ومجلس الإدارة هو جهة أعلى بالمرتبة من الرئيس التنفيذي، وهو من يعزل أو يقي الرئيس التنفيذي، فهو عبارة عن جهة دائمة تشرف عليه.^(٢٥) وفي الكويت رئيس مجلس إدارة الشركة من الناحية العملية هو من يمتلك أغلبية أسهم الشركة.^(٢٦)

مجلس إدارة الشركة يزاول جميع الأعمال التي تقتضيها إدارة الشركة، فمجلس الإدارة يدير الشركة بشكل جماعي لأن الجمعية العامة للشركة (General Assembly of the Company) هي من فوضته بإدارة الشركة^(٢٧) إلا أن مجلس الإدارة من الناحية العملية لا يستطيع القيام بشؤون الإدارة اليومية للشركة، لذلك يلجأ مجلس الإدارة إلى تفويض العضو المنتدب (هناك خلط في تسميته فقد يسمى المدير أو الرئيس التنفيذي وقد يسمى المدير العام) للقيام بأعمال الإدارة اليومية للشركة. وهنا يقع على هيئة أسواق المال عبء إزالة هذا اللبس وإلزام الشركات المدرجة ببيان المدير التنفيذي تحديداً، وتوحيد هذا المصطلح بين جميع الشركات التي تخضع لرقابتها.

وقد ألزم قانون الشركات الكويتي الشركات بتكوين مجلس إدارة للشركة^(٢٨) وأن ينتخب من بين الأعضاء رئيس يسمى رئيس مجلس الإدارة، ويمثل الرئيس الشركة أمام الغير والقضاء، ويعتبر توقيعه كتوقيع مجلس الإدارة في علاقته بالغير.^(٢٩) وقد حضر

(٢٤) فوظيفة مجلس الإدارة هي التوجيه والحوكمة والرقابة والإشراف والمتابعة، وهو عبارة عن هيئة رسمية قانونية تمثل المساهمين وتحكم وتسيطر على المدير التنفيذي. د. محمد الشريف بن زاوي، حوكمة الشركات والهندسة المالية، مرجع سابق، ص ٨١-٨٦.

(٢٥) وتعد مسؤوليات مجلس الإدارة من أهم معايير حوكمة الشركات والتي تشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية ومهامه الأساسية ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية. أ/د. مدحت محمد أبو النصر، الحوكمة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة، ٢٠١٥، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ص ٦٥.

(٢٦) أ/د أحمد الملحم، قانون الشركات الكويتي والمقارن، مرجع سابق، ص ٥٠٨.

(٢٧) أ/د أحمد الملحم، المرجع السابق، ص ٥٠٩.

(٢٨) تنص المادة ١٨١ من قانون الشركات الكويتي رقم ١ لسنة ٢٠١٦ على أنه: «يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة، يبين عقد الشركة طريقة تكوينه، وعدد أعضائه ومدة العضوية فيه، ولا يجوز أن يقل عدد أعضاء المجلس عن خمسة، وتكون مدة العضوية في المجلس ثلاث سنوات قابلة للتجديد».

(٢٩) تنص المادة ١٨٣ من قانون الشركات الكويتي رقم ١ لسنة ٢٠١٦ على أنه: «ينتخب مجلس الإدارة- رئيساً ونائباً للرئيس، ويمثل رئيس مجلس الإدارة الشركة في علاقاتها مع الغير وأمام القضاء، إلى جانب الاختصاصات الأخرى التي يبينها عقد الشركة، ويعتبر توقيعه كتوقيع مجلس الإدارة في علاقة الشركة بالغير».

المشرع الكويتي أن يكون نفس الشخص رئيساً لأكثر من شركة مساهمة عامة مركزها الكويت، وذلك طبقاً لنص المادة ١٩٤ من قانون الشركات الكويتي رقم ١ لسنة ٢٠١٦ والتي تنص على أنه: « لا يجوز للشخص، ولو كان ممثلاً لشخص طبيعي أو اعتباري، أن يكون عضواً في مجلس إدارة أكثر من خمس شركات مساهمة عامة مركزها الكويت، ولا يكون رئيساً لمجلس الإدارة لأكثر من شركة مساهمة واحدة مركزها الكويت».

وهنا يمكن القول أن أصحاب الشركة وملاكها^(٣٠) هم من يحاسبون مجلس الإدارة عن أدائه، ومجلس الإدارة بدوره يحاسب المدير التنفيذي عن أعماله.

ثانياً: مهام ومسؤوليات رئيس مجلس الإدارة:

وضحت قواعد الحوكمة الصادرة في القرار رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٥ من قبل مجلس مفوضي هيئة أسواق المال بشأن إصدار قواعد الحوكمة للشركات المدرجة في البورصة والشركات المساهمة المرخص لها من قبل هيئة أسواق المال من خلال القاعدة الثانية/ المادة (٣-٨) من «قواعد الحوكمة الخاصة بالتحديد السليم للمهام والمسؤوليات» “Establish Appropriate Roles and Responsibilities”^(٣١) واجبات ومسؤوليات رئيس مجلس الإدارة، فنصت على أن يكون رئيس مجلس الإدارة مسؤولاً عن حسن عمل مجلس الإدارة، فالرئيس يتأكد من فاعلية المجلس وحصول أعضاء مجلس الإدارة على المعلومات الكاملة والصحيحة في الوقت المناسب.

ثم بينت المادة (٣-٨) من القاعدة الثانية بعض المهام والمسؤوليات الواجب الالتزام بها من قبل رئيس مجلس الإدارة على سبيل المثال لا الحصر ومنها ما يلي:

- ١ - التأكد من قيام المجلس بمناقشة جميع المسائل الأساسية بشكل فعال وفي الوقت المناسب.

- ٢ - تمثيل الشركة أمام الغير وذلك وفق ما ينص عليه نظام الشركة الأساسي.

- ٣ - تشجيع جميع أعضاء المجلس على المشاركة بشكل كلي وفعال في تصريف شؤون المجلس لضمان قيام المجلس بما فيه مصلحة الشركة.

(٣٠) والسؤال الفقهي هنا هو: من يملك الشركة؟ وهناك جدل كبير حول هذا الموضوع إلا أنه خارج نطاق البحث.

(٣١) وتناقش هذه القاعدة - كما أسلفنا - المسؤوليات والصلاحيات والمهام الملقاة على عاتق كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ورئيس مجلس الإدارة.

- ٤ - ضمان التواصل الفعلي مع المساهمين وإيصال آرائهم إلى مجلس الإدارة.
- ٥ - تشجيع العلاقات البناءة والمشاركة الفعالة بين كل من المجلس والإدارة التنفيذية وبين الأعضاء التنفيذيين والمستقلين.
- ٦ - خلق ثقافة تشجع على النقد البناء حول القضايا التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر بين أعضاء المجلس.

ومن واجبات رئيس مجلس الإدارة أن يوضح لكل عضو وجوب القيام بدور فاعل في إدارة الشركة وليس مجرد وجود شكلي دون أية سلطة، وهنا تكون مسؤولية الرئيس في تشجيع وإشراك جميع الأعضاء على القيام بأدوارهم، فيعتبر عضو مجلس الإدارة بمثابة الوكيل عن باقي المساهمين الذين منحوه ثقتهم لإدارة الشركة على أكمل وجه، وأن يلتزم كل أعضاء مجلس الإدارة بالنظام الأساسي للشركة (Articles of Association) وعقد تأسيس الشركة (Memorandum of Association).^(٣٢) وقد يسأل مجلس الإدارة بكافة أعضائه عن المسؤولية المدنية أو المسؤولية الجنائية تجاه الغير حسن النية. وتلزم العديد من القوانين بأن يحتوي مجلس الإدارة على نسبة معينة من الأعضاء المستقلين، ويقع على مجلس الإدارة العديد من المسؤوليات والواجبات، فهو الضامن لاستمرارية الشركة، ومن وظائفه الهامة المتعلقة بعلاقته بالرئيس التنفيذي:

- ١ - صلاحيات الإشراف والرقابة والولاية.
 - ٢ - الإشراف على عمل الرئيس التنفيذي وتقديم النصيحة له.
 - ٣ - رصد وتقييم أداء الرئيس التنفيذي (محاسبة الرئيس التنفيذي بشكل مباشر)
 - ٤ - التزام موقف الحياد ما بين الرئيس التنفيذي وأصحاب المؤسسة.
- وفي الختام يتبين أن الفرق بين الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة هو أن الأخير لا يدير أعمال الشركة ولا يتدخل في تفاصيل الإدارة، فعمله هو الرقابة على من يدير الشركة. أما الرئيس التنفيذي فيختص بالأمور اليومية للشركة، لذلك يمكن القول أن مجلس الإدارة يختص بالمواضيع الأشمل والأمور الفرعية تترك للرئيس التنفيذي.

(٣٢) تنص المادة ١٠ من قانون الشركات الكويتي رقم ١ لسنة ٢٠١٦ على أنه: « يجب أن يشمل عقد الشركة المساهمة بنوعها على عقد التأسيس والنظام الأساسي... ».

بعد أن تعرفنا عن كُتُب على مهام ومسؤوليات كل من الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة، وعرفنا أن رئيس مجلس الإدارة هو من يدير مجلس الإدارة، أما الرئيس التنفيذي فهو من يدير الشركة، وجب أن نسلط الضوء على فوائد وعيوب الجمع والفصل بين المنصبين.

المبحث الثاني حوكمة إدارة الشركة

قسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، المطلب الأول يناقش أثر الجمع أو الفصل بين مناصبي الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة، أما المطلب الثاني فيبين موقف القانون الكويتي في حوكمة إدارة الشركة، والمطلب الثالث خصص لمناقشة النموذج الأفضل لحوكمة إدارة الشركة في الكويت.

المطلب الأول

أثر الجمع أو الفصل بين مناصبي الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة

أولاً: مفهوم كل من الجمع والفصل بين المنصبين:

مما سبق تبين أن كلاً من الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة للشركات المساهمة العامة يتمتعان بصلاحيات واسعة، فيتمتع رئيس مجلس الإدارة عن طريق مجلس الإدارة بصلاحيات وسلطات واسعة كالتعيينات وتحديد مقدار الرواتب، وبالمقابل الرئيس التنفيذي هو من يدير الشركة بشكل يومي. وتكمن الخطورة أنه في حالة الجمع بين المنصبين فقد يتمتع شخص واحد بصلاحيات كبيرة قد تستغل لمصالح شخصية على حساب الشركة.^(٣٣) ومن أهم الوسائل للحد من الآثار الضارة لهذه الصلاحيات هو الفصل بين الملكية المتمثلة بمجلس الإدارة والإدارة المتمثلة بالإدارة التنفيذية، وهذا الأمر يعد من أهم قواعد الحوكمة التي تهدف إلى تفعيل الرقابة الداخلية والحد من الاتجاه الفردي في الإدارة، وإحداث نوع من التوازن داخل الشركة، فالفصل من المبادئ الرئيسية لحوكمة الشركات والذي يهدف إلى الحد من انتفاع أصحاب الإدارة العليا على حساب مقدرات الشركة.

وهناك العديد من المطالبات بإصلاح وتحسين إدارة الشركات وحماية المساهمين من استغلال أعضاء مجلس الإدارة، وذلك نتيجة لانتهيات الشركات الكبرى وتورط مجالس الإدارة في ذلك بسبب غياب قواعد الحوكمة.^(٣٤)

(٣٣) As early as the 1970 s (Maxwell, Guinness) a few corporate scandals started to emerge which highlighted the risk to an investor's shareholding from the irresponsible, negligent and even fraudulent or near fraudulent actions of those responsible for governing a company leading to a fall in company value and even its complete collapse. This trend continued into the 21st century culminating in the 2008 financial crisis. Bob Ticker, Corporate Governance: Principles, Policies and Practices (3rd edn, Oxford University Press 2015) 11-15

(٣٤) د. محمود محمد عبابنة، ظاهرة فساد الشركات المساهمة العامة، مجلة الحقوق، العدد الثاني، السنة الأربعون، يونيو ٢٠١٦، ص ٣٦٤.

فالسطة العليا في إدارة الشركة هي الجمعية العامة للشركة، إلا أنه من الناحية العملية يصعب عليها إدارة وتولي جميع مهام الشركة لكونها تتألف من جميع المساهمين، ولذلك تلجأ الجمعية العامة لمجلس إدارة الشركة للقيام بأعمال الإدارة. وفي هذا الصدد يجدر البيان أن الشركة المساهمة تحتوي على عدد من الهيئات الإدارية والإشرافية منها:

- ١ - مجلس الإدارة الذي يسعى لتحقيق الغرض الذي تكونت من أجله الشركة.
- ٢ - الجمعية العامة العادية التي تجتمع مرة كل سنة^(٣٥) لمناقشة تقرير مجلس الإدارة واعتماده عن كل سنة مالية منتهية وأعمال أخرى.^(٣٦)
- ٣ - الجمعية العامة غير العادية^(٣٧) التي تجتمع مثلاً لتعديل نظام الشركة وتكون بأغلبية معينة.^(٣٨)

(٣٥) تنص المادة ٢٠٦ من قانون الشركات الكويتي رقم ١ لسنة ٢٠١٦ على أنه «تتعدّد الجمعية العامة العادية السنوية بناء على دعوة من مجلس الإدارة خلال الثلاثة أشهر التالية لانتهاء السنة المالية، وذلك في المكان والزمان اللذين يعينهما عقد الشركة، وللمجلس أن يدعو الجمعية للاجتماع كلما دعت الضرورة إلى ذلك، وعلى مجلس الإدارة أن يوجه دعوة إلى الجمعية للاجتماع بناء على طلب مسبب من عدد من المساهمين يملكون عشرة بالمئة من رأس مال الشركة...».

(٣٦) تنص المادة ٢١١ من قانون الشركات الكويتي رقم ١ لسنة ٢٠١٦ على أنه: «... تختص الجمعية العامة العادية في اجتماعها السنوي باتخاذ قرارات في المسائل التي تدخل في اختصاصها، وعلى وجه الخصوص ما يلي: ١- تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي للسنة المالية المنتهية. ٢- تقرير مراقب الحسابات عن البيانات المالية للشركة. ٣- تقرير بأية مخالفات رصدتها الجهات الرقابية وأوقعت بشأنها جزاءات على الشركة. ٤- البيانات المالية للشركة. ٥- اقتراحات مجلس الإدارة بشأن توزيع الأرباح. ٦- إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة. ٧- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو عزلهم، وتحديد مكافاتهم. ٨- تعيين مراقب حسابات الشركة، وتحديد أتعابه أو تفويض مجلس الإدارة في ذلك. ٩- تعيين هيئة الرقابة الشرعية بالنسبة للشركات التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وسماع تقرير تلك الهيئة. ١٠- تقرير التعاملات التي تمت أو ستتم مع الأطراف ذات الصلة، وتعرف الأطراف ذات الصلة طبقاً لمبادئ المحاسبة الدولية.».

(٣٧) تنص المادة ٢١٦ من قانون الشركات الكويتي رقم ١ لسنة ٢٠١٦ على أنه: «تجتمع الجمعية العامة غير العادية بناء على دعوة من مجلس الإدارة، أو بناء على طلب مسبب من مساهمين يمثلون خمسة عشر بالمئة من رأس مال الشركة المصدر أو من الوزارة...».

(٣٨) تنص المادة ٢١٨ من قانون الشركات الكويتي رقم ١ لسنة ٢٠١٦ على أنه: «مع مراعاة الاختصاصات الأخرى التي ينص عليها القانون تختص الجمعية العامة غير العادية بالمسائل التالية: ١- تعديل عقد الشركة. ٢- بيع كل المشروع الذي قامت من أجله الشركة أو التصرف فيه بأي وجه آخر. ٣- حل الشركة أو اندماجها أو تحولها أو انقسامها. ٤- زيادة رأس مال الشركة أو تخفيضه.».

٤ - هيئة مراقبة الحسابات التي تتولى الرقابة المالية على الشركة والتحقق من حسابها. (٣٩)

٥ - المدير التنفيذي.

يتضح مما سبق أن الجمع بين رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي يعني أن تكون السلطات بيد شخص واحد، فيكون له حرية التصرف الكامل من خلال منحه سلطة هائلة دون أن تكون هناك حدود فعلية لصلاحياته، كما أنه لكونه رئيساً لمجلس الإدارة ومديراً في ذات الوقت فهو الذي يقرر ما يطلع عليه أعضاء مجلس الإدارة من بيانات، مما قد يؤدي إلى تهميش دورهم.

ولأهمية هذا الأمر نرى أنه في بريطانيا مثلاً، ومنذ عام ١٩٩٢ يدور نقاش حول قواعد الحوكمة، وكان مبدأ الفصل بين المدير التنفيذي (CEO) ورئيس مجلس الإدارة (Chairman) من أهم هذه القواعد، وكان أول من اقترح هذه الفكرة في المملكة المتحدة هو تقرير كادبري (Cadbury). (٤٠)

ثانياً: مميزات الجمع أو الفصل بين المنصبين وعيوبهما:

وبصفة عامة، الجمع بين المنصبين قد يعني مزيداً من النجاح لكن مع ازدياد في الخطورة، أما الفصل فيعني مزيداً من الاستقرار مع قلة تعرض الشركة للمخاطر، فالفصل بين المنصبين يحد من تركيز السلطة بيد شخص واحد، كما أن الفصل بين المنصبين يحد من تضارب المصالح.

ورغم أنه من الصعوبة بمكان حصر الفوائد والأضرار الناتجة عن عملية الفصل أو الجمع بين المنصبين؛ حيث يختلف الأمر من شركة إلى أخرى، إلا أنه يمكن عرض أهم هذه العيوب والمميزات بشكل عام، فمن مميزات الفصل، أولاً: إعطاء مجلس الإدارة القوة التي تقابل القوة الممنوحة للرئيس التنفيذي، مما يترتب عليه أن يكون هناك توازن في القوى، الأمر الذي يحد من انفراد أحد الأشخاص بالسلطة. ثانياً: تفرغ الرئيس التنفيذي لإدارة الشركة، وابتعاده عن إدارة مجلس إدارة الشركة. ثالثاً: يصبح رئيس مجلس الإدارة هو الموجه والناصح للرئيس التنفيذي.

ومن عيوب الفصل، أولاً: عدم وجود خط فاصل دقيق يتم من خلاله معرفة مسؤوليات الرئيس والرئيس التنفيذي، مما يؤدي إلى كثير من المشاكل الإدارية. ثانياً:

(٣٩) سميحة القليوبي، مرجع سابق، ص ٨٤٥.

(٤٠) Bob Tricker, Corporate Governance: Principles, Policies, and Practices (3rd edn, Oxford 2015) 12

حاجة الرئيس إلى درجة كبيرة من ضبط النفس لتمتعته بسلطات عالية. ثالثاً: احتمال تجاوز بعض الرؤساء حدوده وصلاحياته، مما يؤثر على إدارة الشركة وينعكس سلباً على الثقة المفترضة في إدارة الشركة، فالجمع بين المنصبين معناه قيادة أقوى وإزالة أي غموض حول إدارة الشركة. رابعاً: في حالة فشل الشركة لا يتم معرفة المسؤول عن هذا الفشل بسهولة؛ لأن كلاً من الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة يواجه اللوم إلى الطرف الآخر.

رغم أن الفصل بين الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة له دور في تقوية قواعد الحوكمة الخاصة بالشركة، إلا أنه نظراً لقلّة عدد الرؤساء التنفيذيين ذوي الكفاءة نجد أن كثيراً من الشركات تضحى بقواعد الحوكمة بهدف المحافظة على الإدارة الجيدة ذات الكفاءة. وهذا الشح في عدد الرؤساء التنفيذيين ذوي الكفاءة أدى إلى تمسك الشركات بمبدأ الجمع بين المنصبين. وتبعاً لذلك يمكن القول أن المنافسة على تعيين الرؤساء التنفيذيين الأذكياء أجبر الشركات على ضم مناصبي الرئيس التنفيذي CEO ورئيس مجلس الإدارة، وذلك بهدف جذب المدراء ذوي المهارة على حساب التقليل من قواعد الحوكمة. هذا فضلاً عن أن كثيراً من الرؤساء التنفيذيين يرفضون الوظيفة إذا لم يتقلدوا كذلك منصب الرئيس؛ لأنهم يعتقدون أن نجاحهم يعتمد بشكل أساسي على ضم المنصبين.

وعلى الرغم مما سبق إيضاحه من مميزات وعيوب إلا أنه لا يزال هناك تباين في أنظمة بعض البلدان في مدى تبني قاعدة الفصل بين المنصبين من عدمه، فهناك اختلاف مثلاً بين النظامين البريطاني والأمريكي في هذا المجال، فالأول يحث على الفصل بين المنصبين بأن لا يكون الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة نفس الشخص، وبالمقابل يحث الثاني على الجمع بين المنصبين، وأن يكون الرئيس التنفيذي هو نفس الشخص الذي يتقلد منصب رئيس مجلس الإدارة.^(٤١)

والجدول التالي يوجز أهم العيوب والمميزات لعملية الجمع والفصل بين المنصبين.

الفصل بين المنصبين	الجمع بين المنصبين
منتشر في بريطانيا	منتشر في أمريكا
هناك بعض الغموض في إدارة الشركة إلا إن للمجلس سلطة أكبر للمراقبة.	إدارة الشركة واضحة إلا أن لمجلس الإدارة سلطة محدودة للمراقبة.

الجمع بين المنصبين	الفصل بين المنصبين
أكثر ما يهم رئيس مجلس الإدارة دوره كرئيس تنفيذي.	أكبر أولويات رئيس مجلس الإدارة هي إدارة المجلس.
لا يكون للمجلس دور كبير في مساعدة رئيس مجلس الإدارة / الرئيس التنفيذي.	هناك بعض الغموض لدى مجلس الإدارة حول مَنْ المسؤول هل هو الرئيس التنفيذي أم رئيس مجلس الإدارة.
لا يشارك الأعضاء من خارج الشركة بجدية في اجتماعات الشركة.	قد يحصل الرئيس التنفيذي على نصائح من قبل رئيس مجلس الإدارة إلا أن رئيس المجلس قد يضغط على الرئيس التنفيذي ويتدخل في عمله.
وسائل التواصل مع المساهمين محدودة واتصالهم يكون مع شخص واحد هو رئيس المجلس والرئيس التنفيذي.	يسهل الرئيس حلقات التواصل بين المساهمين.
من الصعوبة طرد الرئيس التنفيذي من قبل مجلس الإدارة، ما لم تحدث أضرار كبيرة تستوجب عزله.	مجلس الإدارة لديه سلطة كبيرة في طرد الرئيس التنفيذي إلا أن رئيس المجلس قد يستغلها بالضغط وتحييد الرئيس التنفيذي.

والخلاصة لما سبق أن فوائد ومضار الجمع بين المنصبين أو الفصل بينهما ليست ثابتة بل مرنة قد تختلف من شركة إلى أخرى بل من دولة إلى أخرى تبعاً لنظام كل منها.

المطلب الثاني

موقف القانون الكويتي في حوكمة إدارة الشركة

بالنظر إلى القوانين المنظمة لعمل الشركات المساهمة العامة نجد أن النص الخاص بمسألة منع الجمع بين المنصبين أو السماح به ورد في القانون الكويتي في موضعين: الأول هو قانون الشركات الكويتي الصادر عام ٢٠١٦، والثاني هو قواعد الحوكمة الصادرة عام ٢٠١٥ من قبل هيئة أسواق المال الكويتية؛ لذلك نناقش كلاهما على حدة.

أولاً: قانون الشركات رقم ١ لسنة ٢٠١٦:

في الكويت تخضع جميع الشركات الكويتية المدرجة في البورصة إلى أحكام قانون الشركات الكويتي، وذلك بناء على نص المادة (١) من قانون رقم ١ لسنة ٢٠١٦ بإصدار قانون الشركات. التي تنص على أنه: «يعمل بأحكام قانون الشركات المرافق وتسري أحكامه على الشركات التي تؤسس في دولة الكويت أو يقع مركزها الرئيسي فيها...». وعليه تخرج من نطاق تطبيق القانون الشركات الأجنبية التي لا يقع مركزها الرئيسي في الكويت؛ ولذلك فإن الشركات الأجنبية المدرجة في البورصة ليست ملزمة بتطبيق أحكام قانون الشركات، وعليها الالتزام فقط بقانون الأوراق المالية الكويتي.

وكذلك تنص المادة ١٨٣ من القانون المشار إليه على أنه: «يكون للشركة رئيس تنفيذي أو أكثر يعينه مجلس الإدارة من أعضاء المجلس أو من غيرهم، يناط به إدارة الشركة، ويحدد المجلس مخصصاته وصلاحيته في التوقيع عن الشركة، ولا يجوز الجمع بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي».

إن التمعن فيما ورد في النص السابق يظهر بجلاء أن المشرع الكويتي نص بشكل صريح وواضح على أن الجمع بين المنصبين فعل محظور، فلا يجوز أن يشغل نفس الشخص المنصبين. واستخدم المشرع الكويتي في النص صراحةً لفظ الرئيس التنفيذي، وألزم كل شركة بتعيين رئيس تنفيذي لها.

وجزاء مخالفة شرط الفصل الوارد في قانون الشركات وفقاً لقانون الشركات الكويتي رقم ١ لسنة ٢٠١٦ يمكن أن يقسم إلى مرحلتين، الأولى: إلزام الشركة بتصحيح المخالفة خلال ١٥ يوماً؛ حيث تنص المادة ٢٩٧ من القانون رقم ١ لسنة ٢٠١٦ بإصدار قانون الشركات من الباب الثالث عشر الخاصة بالرقابة والتفتيش

والعقوبات على أنه: «إذا تبين للوزارة وجود مخالفات لأحكام هذا القانون أو عقد الشركة....وجب عليها دعوة الجمعية العامة العادية أو اجتماع الشركاء لتصحيح هذه المخالفات خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ انعقاد الاجتماع، وإخطار جهات التحقيق المختصة بذلك...».

ويظهر جلياً من هذا النص أنه عند اكتشاف وزارة التجارة المخالفة، تدعو الجمعية العامة للانعقاد، وذلك بهدف تصحيح المخالفة خلال ١٥ يوماً من الاجتماع، وعلى الشركة إخطار جهات التحقيق بما تم عمله.

فإذا استمرت الشركة في المخالفة يتم الانتقال إلى المرحلة الثانية وهي أن تعاقب الشركة بالغرامة المنصوص عليها في المادة ٣٠٥ من قانون رقم ١ لسنة ٢٠١٦ بإصدار قانون الشركات التي تنص على أنه: «مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر، يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة آلاف دينار ولا تزيد على خمسين ألف دينار الشركة التي تمتنع عن تصحيح المخالفات التي ترد بتقرير الوزارة الذي يعرض على جمعيتها العامة خلال المواعيد المحددة من قبل الوزارة».

يرى البعض أن هذا التدخل التشريعي ليس له أهمية قانونية وقد حسم الأمر بالنسبة لقانون الشركات؛ وذلك لأن المشرع الكويتي قد حسم هذا الأمر في قانون الشركات رقم ١ لسنة ٢٠١٦، والذي صدر بعد قرار مجلس مفوضي هيئة أسواق المال رقم ٤٨ لسنة ٢٠١٥، ولأن التشريع أعلى مرتبة من القرار، كما أن القانون صدر تالياً للقرار، فهو يعد نسخاً له، ويجب على الهيئة أن تعيد النص المحذوف بعد صدور قانون الشركات، حتى يتحقق الانسجام بين القوانين المنظمة للشركات في الكويت.

وللرد على هذا الرأي نقول، أولاً: إن الجزاء يختلف في حال مخالفة قانون الشركات الكويتي عن مخالفة قانون هيئة أسواق المال، فمخالفة قواعد الهيئة يترتب عليها جزاءات إدارية كالوقف عن التداول أو إلغاء الإدراج، وجزاءات مالية كالغرامات الإدارية التي تصل إلى ١٠٠ ألف دينار كويتي، وهو أمر غير متوفر في قانون الشركات الكويتي. ثانياً: إن الهيئة هي المسؤولة عن تطبيق قانون الأوراق المالية بما فيها القرارات الصادرة عنها، أما قانون الشركات الكويتي فتكون وزارة التجارة والصناعة هي المسؤول الأول عن تطبيقه. ثالثاً: إن الشركات الأجنبية المدرجة لا تخضع لقانون الشركات الكويتي، فلأسباب السابقة نقول أن من الأهمية وجود قاعدة الفصل تحت مظلة قرارات الهيئة.

وما يمكن قوله هنا أن هناك من يرى أنه يصعب من الناحية العملية إجبار جميع الشركات المساهمة على الفصل بين المنصبين، مبرراً ذلك بأن لكل شركة ظروفها الخاصة، وأنه لا يمكن الجزم بأن الفصل أو الجمع هو الحل الأمثل لكل الشركات، وذلك وفقاً لما هو متعارف عليه بأنه «لا يوجد نظام واحد يصلح لجميع الشركات» No one size fits all.

ثانياً: قواعد الحوكمة وفقاً لقرار مجلس مفوضي هيئة أسواق المال رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٥:

أما فيما يتعلق بقواعد الحوكمة الصادرة عن هيئة أسواق المال الكويتية، وكما ذكرنا سلفاً فإن هذه القواعد تساعد بشكل عام على تحقيق عدد من المبادئ منها الشفافية والمراقبة والمسؤولية والمحاسبة، فالحوكمة الجيدة تقوي الأداء الاستثماري، بل إن هناك شبه إجماع بين المهتمين بالقوانين المالية على أهمية الحوكمة ومدى الحاجة إليها لحماية حقوق المساهمين^(٤٢) والشركة والمجتمع ككل.

وقد نص قانون الشركات على أن لهيئة أسواق المال صلاحية إصدار قواعد الحوكمة، حيث تنص المادة ١٨٦ على أنه: «تضع الجهات الرقابية المعنية قواعد حوكمة الشركات الخاضعة لرقابتها، بما يحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح إدارة الشركة والمساهمين فيها، وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها، كما تبين الشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلس الإدارة المستقلين». وكان من الأفضل أن يأتي هذا النص في متن قانون أسواق المال نفسه.

أما مبادئ الحوكمة الخاصة بالشركات المدرجة في الكويت فينظمها قرار مجلس مفوضي هيئة أسواق المال رقم (٤٦) لسنة ٢٠١٥، وقد حل هذا القرار محل القرار رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٣، وعليه تكون الشركات ملزمة بتحقيق متطلبات هذا القرار والذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ ٢٠١٦/٦/٣٠.

(٤٢) ونتيجة لظهور الشركات المساهمة العامة حدث انفصال حقيقي في الملكية عن الإدارة، فمن يدير الشركة ليس كل ملاكها، وهو ما دفع بعض الإداريين في الشركة لاستغلال هذه الظاهرة لتحقيق أهداف شخصية على حساب المساهمين في الشركة، كما قد تضر مصلحة المساهمين في الشركة بأن يحرص بعض الإداريين في الشركة على حماية أشخاص آخرين كالدائنين أو العمال على حساب المساهمين. د. المعتصم بالله الغرياني، حوكمة شركات المساهمة: دراسة في الأسس الاقتصادية والقانونية، ٢٠٠٧، دار الجامعة الجديدة، ص ١٣٦.

ورغم التشابه الكبير في قواعد الحوكمة في القرارين السابقين إلا أن أهم نقاط الاختلاف تكمن في طريقة التطبيق لكون القرار رقم ٤٨ لسنة ٢٠١٥ تبنى مبدأ الالتزام أو التفسير (Comply or Explain)، وفي إلغاء بعض قواعد الحوكمة في القرار سالف الذكر والتي من أهمها إلغاء مبدأ فصل الرئيس التنفيذي عن رئيس مجلس الإدارة.

وبعد بيان موقف القانون الكويتي من هذه المسألة، ورغم تعدد الآراء فيها، نرى أن مبدأ الفصل بين الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة أحد السمات الرئيسية الدالة على التطبيق السليم لقواعد الحوكمة الرشيدة، حيث يرسخ ثقافة الالتزام داخل الشركة، وكذلك ضمان سلامة ونزاهة التقارير المالية للشركة، ويحقق التوازن في الصلاحيات والسلطات لكل من رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، ويؤدي إلى عدم انفراد أي شخص بالسلطات والصلاحيات المطلقة.

بالنسبة لطريقة الفصل بين الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة فإن ما تقوم به الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية من الناحية العملية متباين ومختلف، فمن خلال البحث في الموقع الإلكتروني الرسمي لبورصة الكويت نجد أنه لا يوجد نظام واحد متبع لكافة الشركات المدرجة.^(٤٣)

يتركز الاختلاف في نقطتين رئيسيتين، الأولى: الاختلاف في استخدام مصطلح الرئيس التنفيذي، فهناك شركات تستخدم مصطلح العضو المنتدب، وبعضها يستخدم مصطلح المدير العام، وبعضها يستخدم المدير التنفيذي، والبعض يشير إلى مصطلح الرئيس التنفيذي بالوكالة، والبعض يشير إلى مصطلح قائم بأعمال الرئيس التنفيذي، والبعض يستخدم مصطلح سكرتير الشركة والمدير العام، والبعض يشير إلى مصطلح نائب الرئيس التنفيذي دون وجود رئيس تنفيذي.

أما نقطة الاختلاف الثانية فتتمثل في عملية الفصل ذاتها، حيث نجد أن ٨٦ شركة تقريباً تفصل بشكل كامل ما بين شخص الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة، وبجانب ذلك هناك ٤٥ شركة تقريباً تفصل بين المنصبين إلا أنها تجمع بين مناصبي الرئيس التنفيذي ونائب رئيس مجلس الإدارة، مما قد يؤثر على الهدف المرجو من عملية الفصل، وذلك بأن السلطات تجتمع بيد شخص واحد وهو نائب الرئيس، والشركات المتبقية تتباين بوضوح في عملية الفصل، حيث إن هناك ١٢ شركة تقريباً لم تشر إلى عملية الجمع أو الفصل بين المنصبين، وهناك شركتان تقريباً لم تلتزما بمبدأ الفصل

بشكل واضح، وشركة تجعل الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب ونائب الرئيس شخصاً واحداً، وشركة يوجد بها عضوان منتدبان أحدهما رئيس مجلس الإدارة.

وما يهم بحثنا أنه لا يوجد نظام واحد متبع في كافة الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بالنسبة لعملية الفصل بين مناصبي الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة.

المطلب الثالث

النموذج الأفضل لحوكمة إدارة الشركة في الكويت

يقع على عاتق الدولة التدخل بطريقة ما للحد من التصرفات التي قد تمس كيان الشركات المساهمة العامة؛ لأن الشركة المساهمة العامة تتألف من تجميع رؤوس الأموال للقيام بمشروعات معينة، وهي كذلك أداة لتجميع الأموال التي توضع بدورها تحت سيطرة بعض الأشخاص، وفي الغالب يسيطر هؤلاء الأشخاص أيضاً على اقتصاد الدولة وسياساتها.^(٤٤)

وما يزيد من ضرورة تدخل المشرع في تنظيم الشركات المساهمة العامة تمتعها بعدد من الخصائص، فمثلاً تتميز بأنها شركة أموال لا أساس للاعتبار الشخصي فيها،^(٤٥) فمجرد طرح أسهم الشركة للاكتتاب يستطيع أي فرد أن يكون شريكاً فيها، وما عليه سوى دفع قيمة الأسهم. كما أن الشركات المساهمة العامة تتميز بأن الشريك فيها يكون

(٤٤) سميحة القليوبي، الشركات التجارية، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٨، دار النهضة العربية. ص ٥٤٧

(٤٥) وما زاد من أهمية تدخل الدولة أن الملكية للشركة تم فصلها عن الإدارة، بمعنى أن من يدير الشركة المدرجة قد يكون غير مالكيها، وقد يستغل من يدير الشركة منصبه لتحقيق مصالحه الشخصية على حساب مصالح المساهمين وعلى حساب بقاء الشركة.

In companies in which ownership and management are separate, as in the case of listed companies, there is a danger that a director, by virtue of his powers, could put the company at risk or abuse his or her position. This is a worldwide problem, as illustrated by the examples below. Numerous scandals and collapses have occurred in different countries as a result of the shortcomings in the way that companies are operated. Therefore, it is clear that no country is immune from such problems, including Kuwait. Where gaps exist between owners and managers (separation of ownership and control), corporate governance principles can be used as one method of improving the performance of listed companies and therefore better protecting retail investors against the risk of poor corporate governance. Erik Vermeulen, 'Beneficial Ownership and Control: A Comparative Study - Disclosure, Information and Enforcement' (2013) OECD Corporate Governance Working Papers 7, 8 <http://www.oecd-ilibrary.org/governance/oecd-corporate-governance-working-papers_22230939> accessed July 14, 2017

مسؤولاً عن نصيبه من الأسهم فقط ، فمسؤولية الشريك محدودة بمقدار قيمة السهم.^(٤٦) وهنا تجدر الإشارة إلى أنه مع ظهور المسؤولية المحدودة للشريك رافقها قيام من يدير الشركة بمغامرات لا تحسب عواقبها على حساب بقاء الشركة وصغار المستثمرين.

وأشرنا سابقاً إلى أن مبدأ الفصل سالف الذكر يحد من الأفعال الضارة للشركات، إلا أنه بالمقابل قد يحد من تطور الشركة ويكون عبئاً عليها،^(٤٧) وقد تحتاج بعض الشركات إلى الجمع بين المنصبين فترة زمنية، ثم بعد فترة تفصل بين المنصبين، وبالتالي يمكن القول كما أشرنا آنفاً أن مبدأ الفصل قد يناسب بعض الشركات، وقد يكون مضرّاً للبعض الآخر؛ مما يعني أن هناك حاجة إلى وجود حل مرن يراعي البيئة الاقتصادية للشركات. وبالنظر إلى التشريعات المقارنة نجد أن التشريع البريطاني نصّ على المنع في قواعد الحوكمة، إلا أنه في المقابل جعل التطبيق اختياريّاً نوعاً ما للشركات حسب الظروف. ولبريطانيا تاريخ طويل في هذا المجال، فتاريخ تطبيق قواعد الحوكمة فيها يرجع إلى عام ١٩٩٢، ولا زالت قواعد الحوكمة في بريطانيا في عملية تطوير مستمر.^(٤٨)

أما نظام الحوكمة في الكويت فهو حديث نسبياً، ويمكن أن يوصف بأنه نظام ممتاز بشكل عام، ويشمل أكثر من ٦٠ صفحة، إلا أنه يمثل عبئاً مالياً وإدارياً على الشركات، وقد أدركت هيئة أسواق المال ذلك واتبعت سياسة جديدة عام ٢٠١٥ تتعلق بقواعد تطبيق الحوكمة انعكست إيجابياً عليها.

فمن أهم إيجابيات قواعد الحوكمة بعد تعديل اللائحة لعام ٢٠١٥ ما نصّ عليه

(٤٦) سميحة القليوبي، مرجع سابق، ص ٥٥٣ - ٥٥٤.

(٤٧) تشتكي العديد من الشركات من ارتفاع التكاليف المالية الناتجة عن الامتثال لقواعد الحوكمة. د.

محمد الشريف بن زاوي، حوكمة الشركات والهندسة المالية، مرجع سابق، ص ٧٤.

(٤٨) The first corporate governance code was published in 1992 (the Cadbury Code) and changes have been made to the Code since that time. The idea of 'comply or explain' by which a company has to comply with the code or explain why it has not, still exists, because it has flexibility (no one size fits all), and it works alongside the company law and listing rules to make the UK's among the highest corporate governance standards in the world. After the Cadbury Code, there were a number of instruments, such as the Combined Code (1998) based on the 'comply or explain' idea (the company should comply with the law or explain the reason for its non-compliance). At that stage the code was purely voluntary, however, now it is not. This will be discussed later. This was revised in 2003, updated in 2008 and reviewed in 2009. In 2010, the Combined Code was renamed the UK Corporate Governance Code and was issued with more changes

http://www.grant-thornton.co.uk/Global/Publication_pdf/Corporate_Governance_Review_2012.pdf

في الباب الرابع من قرار رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٥ لمجلس مفوضي هيئة أسواق المال بشأن إصدار قواعد الحوكمة للشركات المدرجة في البورصة والشركات المساهمة المرخص لها من قبل هيئة أسواق المال على مبدأ الالتزام أو التفسير (Comply or Explain)^(٤٩) ومؤدى ذلك أن تفصح الشركات عن التزامها بقواعد الحوكمة، وفي حال عدم الالتزام على الشركة أن تبين أسباب عدم الالتزام في تقريرها السنوي حول تنفيذ هذه القواعد.^(٥٠) فنظام (طبق أو فسر عدم التطبيق) يعني إما أن تلتزم الشركة بأحكام هذا القانون أو في حالة عدم التطبيق تيرر سبب عدم التطبيق، فهو نظام يتمتع بالمرونة ويعطي الشركات الخيار في التطبيق، ويواكب البيئة الاقتصادية، وقد أثبت هذا النظام نجاحه في بريطانيا.^(٥١) فهو عبارة عن حل بديل للقوانين الاقتصادية الملزمة للشركات.

البعض يرى أن فكرة وجود حل تشريعي وسط غير متصور في البيئة التشريعية التي تقتضي الانسجام بين القوانين، وأنه ليست هناك قوانين مختلفة فيما بينها وقانون وسط. وللدرد على هذا الرأي نقول أن فكرة الحل الوسط فكرة مطبقة في بريطانيا من العام ١٩٩٢ وحتى الآن وقد أثبتت نجاحاً، كما أن كثيراً من المنظمات الدولية تدعو إلى تطبيقها، وأصبحت فكرة «مبدأ الالتزام أو التفسير» جزءاً من التشريعات المالية التي تنصح بها المنظمات الدولية، حيث احتوت مبادئ حوكمة الشركات Principles of Corporate Governance الصادرة عام ٢٠١٥ من مجموعة العشرين G20 ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD^(٥٢) على الحث بالأخذ به كجزء من الإطار القانوني

(٤٩) تنص المادة ١-١ من الفصل الأول من لائحة حوكمة الشركات لعام ٢٠١٥ على أنه: «تقوم أحكام هذا الكتاب - في الأصل - على مبدأ الالتزام أو التفسير (Comply or Explain) وعلى الشركات الإفصاح عن مدى التزامها بالقواعد، وفي حال عدم التزام أي شركة بأي من القواعد، فإنه يتعين على الشركة تحديد القاعدة والمبدأ الذي لم يتم الالتزام به، وتضمن ذلك بالتفصيل في تقرير الحوكمة مع بيان الأسباب من وراء عدم التقيد، وذلك كله دون الإخلال بالأحكام والنصوص الملزمة التي جاءت في القانون وفي هذه اللائحة أو أي قانون أو لائحة أو قواعد أو تعليمات أو قرارات أخرى».

(٥٠) السؤال هنا: هل هناك معيار لقبول تبرير الشركة، بمعنى هل هناك تبرير مقبول وتفسير غير مقبول، والجواب عن هذا التساؤل يحتاج إلى تفصيل وهو خارج نطاق هذا البحث.

(٥١) نظام الحوكمة البريطاني Corporate Governance Code ٢٠١٦ هو عبارة عن دليل للإدارة الجيدة، ويهدف إلى إنشاء مجلس إدارة فعال للشركة، ولا يتعلق بأمور الإدارة التشغيلية اليومية، فهو عبارة عن قواعد تهدف للوصول إلى الإدارة السليمة القادرة على قيادة الشركة وتوجيهها لتحقيق أهدافها المستقبلية. <https://www.frc.org.uk/Our-Work/Publications/Corporate-Governance/UK-Corporate-Governance-Code-April-2016.pdf>

(٥٢) عام ١٩٩٩ وضعت مبادئ عن حوكمة الشركات من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ثم =

لقواعد الحوكمة؛ وذلك لضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات (Ensuring the basis for an effective corporate governance framework) (٥٣) أكد نظام الحوكمة السابق ذكره على إمكانية استكمال العناصر التشريعية والتنظيمية للحوكمة على نحو مفيد باستحداث قواعد قانون غير صارم "Soft Law" على أساس مبدأ الالتزام أو التفسير. (٥٤) ففوائد ومميزات وعيوب مبدأ التطبيق أو التفسير خارج نطاق البحث.

وختاماً يمكن القول أن موضوع حوكمة الشركات المدرجة من الموضوعات الحديثة التي تحتاج إلى تطوير ودراسة مستمرين، ونجد أنه من المناسب إعادة نص المنع المتعلق بالفصل بين الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة إلى قواعد الحوكمة، مع إدراجه تحت نظام (طبق أو فسر عدم التطبيق) المذكور آنفاً.

وبهذا يكون التدخل التشريعي بهذا الاتجاه قد تعدى كونه خياراً أو مطلباً، وصار حاجة بل ضرورة ملحة يجب العمل على تحقيقها، وصولاً لتحقيق المزايا التي يمكن الحصول عليها من الفصل بين المنصبين، وتلافي سلبيات الجمع بينهما المذكورة سلفاً.

الخاتمة

حرصنا على استهلال البحث بمبحثين. المبحث الأول يتعلق بإدارة الشركة المساهمة العامة، وقسم المبحث الأول إلى مطلبين، في المطلب الأول عرضنا لتعريف الرئيس التنفيذي، أما المطلب الثاني فخصص لتعريف رئيس مجلس الإدارة، مما ساهم في فهم موضوع الدراسة. أما المبحث الثاني فقد ناقش حوكمة إدارة الشركة واشتمل على ثلاثة مطالب، فمن خلال المطلب الأول ربطنا بين مميزات وعيوب الجمع والفصل بين المنصبين، وحاولنا خلال المطلب الثاني إعطاء فكرة عن النظام القانوني المتبع في الكويت فيما يتعلق بحوكمة إدارة الشركة، أما المطلب الثالث فتناول النموذج الأفضل لحوكمة الشركة في الكويت، وخصصناه لمناقشة الطريقة السليمة التي من الممكن أن يطبق من خلالها مبدأ الفصل مع مراعاة مصالح جميع الأطراف.

= عدلت المبادي عام ٢٠٠٤. البروفيسور: وليد ناجي الحياي، الأستاذ: حسين عبد الجليل آل غزوي، مرجع سابق، ص ١٠٩.

(٥٣) http://www.oecd-ilibrary.org/governance/g20-oecd-principles-of-corporate-governance-2015_9789264236882-en

(٥٤) "The legislative and regulatory elements of the corporate governance framework can usefully be complemented by soft law elements based on the "comply or explain" principle such as corporate governance codes in order to allow for flexibility and address "specificities of individual companies".

وعلى ضوء الدراسة توصلنا إلى عدد من النتائج والتوصيات نوجزها على النحو التالي:

النتائج

- ١ - عدم وجود تعريف واضح للرئيس التنفيذي، مما تسبب في وجود خلط بينه وبين مصطلحات أخرى مثل المدير العام والعضو المنتدب، والذي قد يؤدي بدوره إلى تداخل في الاختصاصات والمهام والمسؤوليات.
- ٢ - عدم احتواء قانون الأوراق المالية الكويتي على تفويض تشريعي لإصدار قواعد الحوكمة، وعلى الرغم من وجود هذا التفويض في قانون الشركات؛ مما تسبب في وجود تداخل في الاختصاصات بين الهيئة ووزارة التجارة المسؤولة الأولى عن تطبيق قانون الشركات التجارية.
- ٣ - ميل قواعد الحوكمة في دولة الكويت إلى النظام المتبع في الولايات المتحدة الخاص بالجمع بين مناصبي الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة، بخلاف ما هو متبع في النظام البريطاني الذي يحث على الفصل بين المنصبين.

التوصيات

- ١ - لابد من إيجاد تعريف واضح يبين ماهية الرئيس التنفيذي، وبالتالي إمكانية تحديد مهامه ومسؤولياته بشكل أكثر دقة في نطاق الشركة.
- ٢ - النص على التفويض التشريعي الخاص بقواعد الحوكمة في قانون الأوراق المالية الكويتي، مما يشجع على مبدأ استقلال هيئة أسواق المال وإعطائها مزيداً من الصلاحيات في هذا المجال.
- ٣ - لابد من إرجاع النص الخاص بالمنع بين المنصبين مع جعل التطبيق اختياري للشركات؛ وذلك لإضفاء المرونة اللازمة في تبنيه من قبل هذه الشركات، ومراعاة ظروف كل منها على حدة، مع ضرورة إدراجه تحت نظام (طبق أو فسر سبب عدم التطبيق) لمزيد من الشفافية والوضوح عند اللجوء لقاعدة الفصل بين المنصبين من عدمه.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- أحمد الملحم، قانون الشركات الكويتي والمقارن، الطبعة الثانية، ٢٠١٥، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي.
- د. المعتصم بالله الغرياني، حوكمة شركات المساهمة: دراسة في الأسس الاقتصادية والقانونية، ٢٠٠٧، دار الجامعة الجديدة.
- د. خالد سعد زغلول حلمي، التنظيم القانوني لسوق الأوراق المالية في القانون المصري والكويتي مع دراسة أثر الأزمة المالية العالمية على أسواق المال العربية، ٢٠١٠، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي.
- سميحة القليوبي، الشركات التجارية، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٨، دار النهضة العربية.
- د. شعبان أحمد محمود، المستشار رجب عبدالكريم سليم، شرح أحكام قانون رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته الداخلية طبقاً لأحدث التعديلات «الجزء الأول»، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤.
- عبدالله الشبلي، المضاربات الوهمية في البورصة (Manipulation)، رسالة ماجستير، جامعة الكويت، الكويت، ٢٠٠٨.
- أ.د. مدحت محمد أبو النصر، الحوكمة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة، ٢٠١٥، المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- د. محمد الشريف بن زاوي، حوكمة الشركات والهندسة المالية، ٢٠١٦، دار الفكر الجامعي.
- محمود محمد عباينة، ظاهرة فساد الشركات المساهمة العامة، مجلة الحقوق، العدد الثاني، السنة الأربعون، يونيو ٢٠١٦.
- البروفيسور/ وليد ناجي الحياي، الأستاذ/ حسين عبد الجليل آل غزوي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، ٢٠١٥، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Alan Palmiter, Securities Regulation: Examples and Explanations (6th edn, Aspen Publishers 2014)
- Bob Tricker, Directors: An A-Z Guide (Profile Books Ltd, 2009)-
- Bob Ticker, Corporate Governance: Principles, Policies and Practices (3rd edn, Oxford University Press 2015)
- Caroline Morris and Cian Murphy, Getting a PhD in Law (Hart 2011)-
- Christine Mallin, Corporate Governance (4th edn, Oxford University Press 2013)
- Erik Vermeulen, 'Beneficial Ownership and Control: A Comparative Study - Disclosure, Information and Enforcement' (2013) OECD Corporate Governance Working Papers 8 ,7 <http://www.oecd-ilibrary.org/governance/oecd-corporate-governance-working-papers_22230939> accessed 9 September 2013.
- <https://www.boursakuwait.com.kw>
- <http://etheses.whiterose.ac.uk/11220>
- http://www.grant-thornton.co.uk/Global/Publication_pdf/Corporate_Governance_Review_2012.pdf
- http://www.oecd-ilibrary.org/governance/g-20oecd-principles-of-corporate-governance-9789264236882_2015-en